اغتيال الفلسطينيين ....سياسة رسمية معلنة

التقرير الدوري[1] حول جرائم الإعدام خارج نطاق القضاء(الاغتيالات) التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة بين يوليو 2008حتى سبتمبر 2010

[1] راجع التقارير الدورية السابقة الصادرة عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان حول جرائم الاغتيال السياسي منذ انطلاقة انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000، على موقع المركز الالكتروني www.pchrgaza.org

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

مركز قانوني فلسطيني مستقل لا يستهدف الربح، مقره مدينة غزة. تأسس في إبريل 1995 من قبل مجموعة من المحامين والناشطين المهتمين بأوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة. ويعمل المركز على حماية واحترام حقوق الإنسان ودعم سيادة القانون وتنمية مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني في فلسطين طبقاً للمعايير والممارسات المقبولة دولياً، كما يعمل على مساندة حقوق الشعب الفلسطيني التي يقرها القانون الدولي.

يتمتع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. وتقديراً لجهوده في ميدان حقوق الإنسان، حصل المركز على جوائز دولية لها سمعة مرموقة، وهم:

- جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان للعام 1996 (فرنسا).
- جائزة برونو كرايسكي للإنجازات المتميزة في ميدان حقوق الإنسان للعام 2002 (النمسا).
- جائزة منظمة الخدمات الدولية لرابطة الأمم المتحدة (UNAIS) للعام 2003 (بريطانيا).

وتربط المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان شبكة علاقات واسعة مع منظمات حقوق الإنسان وغيرها من منظمات المجتمع المدني في كافة أنحاء العالم. وهو عضو في أربع منظمات دولية وعربية لحقوق الإنسان، لها حضورها وفاعليتها على الساحة الدولية، وهي كل من:

(1) لجنة الحقوقيين الدولية

منظمة دولية غير حكومية مقرها جنيف في سويسرا، تكرس جهودها لتعزيز ومراقبة مبدأ سيادة القانون والحماية القانونية لحقوق الإنسان في العالم. وتتمتع المنظمة بالصفة الاستشارية في كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاص بالأمم المتحدة، منظمة اليونسكو والمجلس الأوروبي، ولها العديد من الفروع في أكثر من ستين بلداً في العالم.

(2) الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

منظمة دولية غير حكومية مقرها باريس، تكرس نفسها للدفاع عن حقوق الإنسان في العالم كما هي معرفة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948. تأسست الفيدرالية الدولية في العام 1922 وتضم في عضويتها 89 منظمة في جميع أنحاء العالم.

(3) الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان

شبكة من منظمات حقوق الإنسان والأفراد من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاتحاد الأوروبي، تأسست في العام 1997. وتهدف الشبكة إلى المساهمة في حماية مبادئ حقوق الإنسان بموجب إعلان برشلونة في العام 1995.

(4) مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أيلاك)

واحدة من أهم الأجسام القانونية الدولية، وتعنى بالتدريب القضائي والقانوني. وتضم في عضويتها أكثر من 30 منظمة قانونية مرموقة في العالم، من بينها: نقابة المحامين الأمريكية؛ اتحاد المحامين العرب؛ مجلس نقابة المحامين لإنجلترا وويلز.

(5) المنظمة العربية لحقوق الإنسان

تأسست عام 1983 كمنظمة غير حكومية تهدف إلى العمل على احترام وتعزيز حقوق الإنسان والشعوب والحريات الأساسية في الوطن العربي لجميع المواطنين والأشخاص الموجودين على أرضه طبقاً لما تضمنته الإعلانات والمواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. وقعت المنظمة اتفاقية مقر مع جمهورية مصر العربية في مايو 2000، وانتقل مقرها من ليماسول في قبرص إلى القاهرة.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هو هيئة قانونية مستقلة مكرسة لحماية حقوق الإنسان، احترام سيادة القانون ورعاية مبادئ الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

مجلس الإدارة
راجي الصوراني
جبر وشاح
اياد العلمي
حمدي شقورة

المدير
راجي الصوراني

☐ **عنوان المراسلة**

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
المقر الرئيسي: 29 شارع عمر المختار - بجوار فندق الأمل - غزة – ص.ب 1328.
تليفاكس: 2824776 / 2825893 / 2823725 08
فرعنا في خانيونس: شارع الأمل – متفرع من شارع جمال عبد الناصر بجوار كلية التربية.
تليفاكس: 2061025 / 2061035 08
فرعنا في جباليا: معسكر جباليا مقابل محطة تمراز للبترول.
تليفاكس: 2454150 / 2454160 08
فرعنا في الضفة الغربية – رام الله: البيرة – شارع نابلس – خلف مؤسسة النقد الفلسطينية.
تليفاكس: 2406697 / 2406698 02
بريد إلكتروني: pchr@pchrgaza.org
صفحة الويب بيج: www.pchrgaza.org

جدول المحتويات

مقدمة.....3
جرائم الاغتيال في المواثيق والأعراف الدولية 3
جرائم الاغتيال - سياسة رسمية معلنة.....5
حقائق وأرقام حول جرائم الاغتيال.....6
الطرق والوسائل المتبعة في جرائم الاغتيال.....10
أولا) اغتيال بواسطة الصواريخ الموجهة 10
ثانياً) اغتيال بواسطة الوحدات الخاصة "المستعربين" 14
ثالثاً) اغتيال عن طريق محاصرة المنزل: 16
استهتار واضح وعدم اكتراث بأرواح المدنيين 22
جرائم بلا عقاب.....23
خلاصة 24
قائمة بضحايا جرائم الاغتيال على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة بين 1يوليو 2008 حتى سبتمبر 2010 25

حقائـــق:-

- **قوات الاحتلال تقترف 17 جريمة اغتيال خلال الفترة التي يغطيها التقرير تسفر عن مقتل 32 شخصاً، بينهم 9 من الأطفال.**
- **أبرز الضحايا كان وزير الداخلية في حكومة غزة، سعيد صيام.**
- **بلغ عدد ضحايا جرائم الاغتيال منذ بدء انتفاضة الأقصى 827 فلسطينياً، بينهم 245 من غير المستهدفين.**
- **بلغ عدد ضحايا جرائم الاغتيال خلال انتفاضة الأقصى من الأطفال 89، بينهم 5 من المستهدفين.**
- **بلغ عدد ضحايا الاغتيال في قطاع غزة 459 شخصاً، بينهم 291 مستهدفاً، و168 من غير المستهدفين.**
- **بلغ عدد ضحايا الاغتيال في الضفة الغربية 368 شخصاً، بينهم 291 مستهدفاً، و77 من غير المستهدفين.**

مقــدمــة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي إتباع سياسة القتل خارج إطار القانون، المتمثلة في جرائم الاغتيال السياسي والتصفية الجسدية بحق مواطنين فلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تدعي أنهم ضالعين في أعمال عسكرية ضد أهداف إسرائيلية في الأراضي المحتلة و أو داخل إسرائيل. وما يبعث على القلق حقاً أن هذه الجرائم، كغيرها من الجرائم التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين ترتكب بشكل مستمر في ظل الصمت من قبل المجتمع الدولي وخاصة من قبل الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة، وعدم العمل على وقف تلك الجرائم واتخاذ تدابير وإجراءات عملية تجاه دولة الاحتلال، الأمر الذي يدفع تلك القوات إلى ارتكاب المزيد من جرائم الحرب بحق الفلسطينيين.

ومنذ بدء انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000، أولى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان اهتماماً خاصاً لهذا النوع من الجرائم التي تتفرد دولة الاحتلال الإسرائيلي بانتهاجه. وعمل المركز، ولا يزال، على تسليط الضوء عليها ولفت أنظار العالم إلى مدى خطورتها، وحث المجتمع الدولي على التدخل من أجل الضغط على دولة الاحتلال لوقفها وغيرها من الجرائم. ومن أجل توثيق هذه الجرائم، يعتمد المركز بشكل رئيسي على قاعدة معلومات دقيقة ومحدثة تتضمن تفاصيل دقيقة وكاملة عن جميع جرائم الاغتيال التي اقترفتها قوات الاحتلال على مدى سنوات الانتفاضة.

وتنفذ قوات الاحتلال جرائم الاغتيال السياسي بحق الناشطين الميدانيين من كافة التنظيمات الفلسطينية. وفي تطور نوعي خلال الانتفاضة، طالت هذه الجرائم المستوى السياسي في تلك التنظيمات، وأحياناً وصلت إلى قمة الهرم السياسي في بعض التنظيمات.

وفي نطاق متابعته، دأب المركز على إصدار تقرير دوري خاص، يتناول بالتوثيق هذه الجرائم من حيث مكان وتاريخ وقوعها، وما نجم عنها من آثار. كما ترصد التقارير تطور الأساليب التي اتبعتها قوات الاحتلال خلال اقترافها تلك الجرائم.[1]

ويعتبر هذا التقرير هو العاشر من نوعه،[2] الذي يصدره المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، حول جرائم الاغتيال السياسي وأعمال القتل خارج نطاق القانون والتصفية الجسدية، التي تقترفها قوات الاحتلال بحق الناشطين الفلسطينيين، ويغطي الفترة بين 1 يوليو 2008حتى سبتمبر 2010.

جرائم الاغتيال في المواثيق والأعراف الدولية

تشكل أعمال الاغتيال انتهاكاً صارخاً لكافة المواثيق والقوانين الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، والتي تؤكد على الحق في الحياة كأحد أهم الحقوق الأساسية للإنسان. فقد نصت المادة (3) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه." وتؤكد المادة (6) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على الحق في الحياة كـ "... حق ملازم لكل إنسان. وعلى القانون أن يحمي هذا الحق. ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفا." ولكي لا يحرم الفرد من حياته تعسفا، حرمت الفقرة الثانية من المادة نفسها، تطبيق عقوبة الإعدام بحق المدانين بأية جرائم، حتى تلك الجرائم التي تندرج في بند الجرائم الأشد خطورة (جرائم تتعلق بالأمن القومي وترتكب في أوقات الحرب)، إلا "...بمقتضى حكم نهائي صادر عن محكمة مختصة". هذه الفقرة تعني أن للدول المتعاقدة على العهد حق إستثنائي في الحكم بعقوبة الإعدام وتطبيقه. إلا أن ممارسة هذا الحق يجب أن تتم وفق شروط معينة تضمن مقومات المحاكمة العادلة، أهمها: 1) أن يكون الشخص أو الفرد موضع العقوبة قد أدين بجريمة تندرج في بند "الجرائم الخطرة". و2) أن يكون قرار الإدانة بحق الشخص المذكور صادر عن محكمة مختصة.

[1] لا يقتصر عمل المركز في هذا المضمار على رصد وتوثيق جرائم الاغتيال السياسي فقط، بل يعمل المركز على ملاحقة ومتابعة مقترفيها من مجرمي الحرب الإسرائيليين في المستوى السياسي والعسكري.

[2] يضاف إلى ذلك، إصدار المركز في العام 2006 تقريراً شاملاً عن جرائم الاغتيال بحق الفلسطينيين خلال انتفاضة الأقصى. غطى التقرير الفترة بين سبتمبر 2000 حتى يوليو 2006.

بهذا المعنى، يحرم القانون الدولي أي شكل من أشكال القتل خارج إطار القانون (الاغتيالات)، الذي يتم بعيداً عن ساحات القضاء، دون منح الشخص الحق في تلقي الدفاع الملائم، ومعرفة التهم الموجهة إليه. هذا ما أكدته مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي دون محاكمة.3 فوفقاً للمبدأ الأول "تحظر الحكومات، بموجب القانون، جميع عمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة، وتكفل اعتبار هذه العمليات جرائم بموجب قوانينها الجنائية، يعاقب عليها بعقوبات مناسبة تراعي خطورتها. ولا يجوز التذرع بالحالات الاستثنائية، بما في ذلك حالة الحرب أو التهديد بالحرب، أو عدم الاستقرار السياسي الداخلي أو أية حالة طوارئ عامة أخرى، لتبرير عمليات الإعدام هذه. ولا يجوز تنفيذ عمليات الإعدام هذه أيا كانت الظروف، حتى في الظروف التي تضم، على سبيل المثال لا الحصر، حالات النزاع المسلح الداخلي، وحالات استخدام القوة بصورة مفرطة أو مخالفة للقانون من جانب موظف عمومي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية، أو من جانب شخص يعمل بتحريض أو بموافقة صريحة أو ضمنية منه، وحالات الوفاة أثناء الاحتجاز. ويكون هذا الحظر أقوي في مفعوله من المراسيم التي تصدرها السلطة الحكومية."

المواد المذكورة أعلاه تنطبق أيضا على أولئك الذين يخضعون للاحتلال، بنفس القدر الذي تنطبق فيه على أولئك الخاضعين لحكومات وطنية. ويتمتع الأشخاص الخاضعين لقوى أجنبية (الاحتلال) بحماية خاصة وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب للعام 1949، حيث تحرم المادة (3) من الاتفاقية الأفعال التي تتعلق بـ "الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية" "...القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية والتعذيب"، و "إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة تشكل تشكيلاً قانونياً، وتكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمدنة"، لهؤلاء الأشخاص المحميين. ويتمتع الأشخاص المحميون، حتى في ظل صدور حكم الإعدام عن محكمة مشكلة بشكل قانوني، وفقاً للمادة (75) من الاتفاقية نفسها بالحق في "...رفع التماس بالعفو أو إرجاء عقوبة الإعدام". هذا الحق يسير جنباً إلى جنب حقهم في عدم تلقي أية عقوبة على جرم ارتكبه أشخاص آخرون. في هذا الصدد، تؤكد المادة (33) من الاتفاقية نفسها على شخصنة الجرم وعدم جواز "... معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصيا". ويتمخض عن ذلك، كما تؤكد المادة نفسها، حظر " ...العقوبات الجماعية ...وجميع تدابير التهديد أو الإرهاب"، وحظر أعمال "السلب [و] الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم". وتعتبر الإتفاقية عدم إلتزام الدول المتعاقدة عليها بالمواد المشار إليها أعلاه. وبحكم المادة المادة (146) من اتفاقية جنيف الرابعة "
تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لفرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقترفون أو يأمرون باقتراف إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية، المبينة في المادة التالية.
يلتزم كل طرف متعاقد بملاحقة المتهمين باقتراف مثل هذه المخالفات الجسيمة أو بالأمر باقترافها، وبتقديمهم إلى محاكمه، أياً كانت جنسيتهم. وله أيضاً، إذا فضل ذلك، وطبقاً لأحكام تشريعه، أن يسلمهم إلى طرف متعاقد معني آخر لمحاكمتهم مادامت تتوفر لدى الطرف المذكور أدلة اتهام كافية ضد هؤلاء الأشخاص. وتوضح المادة (147) من الإتفاقية
ماهية المخالفات الجسيمة التي تشير إليها المادة السابقة وهي:" التي تتضمن أحد الأفعال التالية إذا اقترفت ضد أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية : القتل العمد، والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة، وتعمد إحداث آلام شديدة أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو بالصحة، والنفي أو النقل غير المشروع، والحجز غير المشروع، وإكراه الشخص المحمي على الخدمة في القوات المسلحة بالدولة المعادية، أو حرمانه من حقه في أن يحاكم بصورة قانونية وغير متحيزة وفقاً للتعليمات الواردة في هذه الاتفاقية، وأخذ الرهائن، وتدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير"

وتعرف المادة (85) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق لإتفاقية جنيف الرابعة المخالفات الجسيمة، من بين أشياء أخرى، بـ"أي عمل أو إحجام لا مبرر لهما يمس بالصحة البدنية والعقلية للأشخاص الذين هم في قبضة الخصم...جعل السكان المدنيين أو الأفراد هدفاً للهجوم...شن هجوم عشوائي يصيب السكان المدنيين أو الأعيان المدنية بخسائر بالغة بالأرواح أو إصابات بالأشخاص أو أضرار للأعيان المدنية..."

[3] اعتمد من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره رقم 1989/65 المؤرخ في 24 مايو 1989. وأعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة 163/44 المؤرخ في 15 ديسمبر 1989.

ويعتبر نظام روما الأساس للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما 17 تموز- يوليو 1998 تلك المخالفات الجسيمة كجرائم حرب، تستوجب معاقبة مقترفيها أمام محكمة الجنايات الدولية. فوفقاً للمادة (8) من النظام الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية تعرف جرائم الحرب بـ "الإنتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949، أي فعل من الأفعال التالية ضد الأشخاص والممتلكات الذين تحميهم اتفاقية جنيف ذات الصلة: (1، أ-1) القتل العمد...(ب-4) تعمد شن هجوم مع العلم أن هذا الهجوم سيسفر عن خسائر تبعية في الأرواح أو عن إصابات بين المدنيين أو عن إلحاق أضرار مدنية...(6، ب-6) قتل أو جرح مقاتل استسلم مختاراً، يكون قد ألقى السلاح أو لم تعد لديه وسيلة للدفاع...(ج-4) إصدار أحكام وتنفيذ إعدامات دون وجود حكم سابق صادر عن محكمة مشكلة تشكيلاً نظامياً تكفل جميع الضمانات القضائية المعترف عموماً بأنه لا غنى عنها...(5-و) قتل أحد المقاتلين من العدو أو إصابته غدراً..."

جرائم الاغتيال - سياسة رسمية معلنة

تعتبر جرائم القتل خارج إطار القانون "الاغتيالات" من أبرز النمادج وضوحاً للتدليل على جرائم القتل العمد التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين، مع سبق الإصرار وبموافقة رسمية وعلنية من أعلى الهيئات السياسية والقضائية في دولة إسرائيل. وتنفذ تلك القوات ما تصطلح عليه "القتل المستهدف"، لأشخاص تدعي أنهم مطلوبون يشكلون خطراً على أمنها، بعد أن تفشل في الوصول إليهم من أجل اعتقالهم.

وتحظى عمليات التصفية بحق الناشطين الفلسطينيين بمباركة صناع القرار الإسرائيلي من أعلى المستويات، وكذلك بغطاء شرعي من القضاء الإسرائيلي.[4] ولا تتورع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في كثير من الأوقات عن الاعتراف الصريح بمسئوليتها عن القيام بمثل هذه العمليات الإجرامية بحق المدنيين الفلسطينيين، في حين تعمد الحكومات والدول إلى نفي مسئوليتها القيام بمثل هذه الأعمال والتحلل من تبعاتها القانونية والسياسية. وتزعم الحكومة الإسرائيلية بأن عمليات الإعدام خارج نطاق القانون لمن تسميهم "الإرهابيون" هي عمليات رادعة وناجعة في مواجهة الخطر الداهم على "المدنيين" الإسرائيليين. وزير النقل والمواصلات الإسرائيلي في حينه، ووزير الدفاع السابق في حكومة الاحتلال صرح بتاريخ 12 سبتمبر 2008، أن على إسرائيل اغتيال جميع قادة المقاومة، بمن فيهم رئيس الحكومة في غزة، إسماعيل هنية. جاءت تصريحات موفاز في سياق مقابلة مع صحيفة "معاريف" في عددها الصادر في 13 سبتمبر 2008، في إطار مقابلات مع المرشحين الأربعة لرئاسة حزب "كاديما" في الانتخابات الداخلية لاستبدال رئيس الحزب ، في حينه،إيهود أولمرت الذي كان يشغل منصب رئيس الحكومة. وفي إطار أسئلة وأجوبة حول توجهاته، سأله الصحفيون، "وهذا يشمل أيضاً إسماعيل هنية؟"، ليجيب موفاز قائلاً "إن ما فعلناه في العام 2004م كان علينا فعله في حزيران (يونيو) العام 2007"، في إشارةٍ إلى اغتيال عددٍ من القادة السياسيين والعسكريين لفصائل المقاومة إبان شغله منصب وزير الجيش في حكومة أريئيل شارون.

وفي معظم حالات الإعدام خارج نطاق القانون التي نفذتها قوات الاحتلال لم تقدم الحكومة الإسرائيلية دليلا واضحا على مشاركة هؤلاء الضحايا في هجمات على جنود الاحتلال ومستوطنيه داخل الأراضي المحتلة وإسرائيل، حيث تتم عملية التصفية والإعدام دون تحقيق، وتتم الإشارة عقب كل عملية تصفية إلى نشاط الشخص بشكل مبهم. وفي أحيان كثيرة تلتزم الحكومة الإسرائيلية الصمت إزاء تلك الجرائم أو تنفي في أحيان أخرى اقترافها لها. وخلال المرات التي تعلن خلالها قوات الاحتلال مسئوليتها المباشرة عن جريمة ما، فإنها تنعت الأشخاص المستهدفين بصفة "الإرهابيين" لتبرير جريمة الاغتيال البشعة، ومحاولة إضفاء الطابع الأخلاقي على جرائمها بحقهم، وتجنيد الرأي العام الدولي الرافض "للإرهاب" لصالح تلك الجرائم. إلا أنه، وفي جميع الحالات، تفتقد تلك الاتهامات إلى أي سند أو دليل قانوني، بإستثناء بعض الإشارات من قبل تلك الحكومة-وبشكل مبهم- إلى نشاط الشخص المستهدف، بطريقة لا ترتقي إلى مكانة السند أو الدليل القانوني الذي يصلح لإدانة شخص بتهمة محددة. وفي الواقع أن لا شئ يبرر قتل مواطن خارج إطار القضاء، فهذا الشكل المريع من القتل يعني تنفيذ حكم إعدام ميداني على شخص ما دون محاكمة ودون أن يعطى الفرصة للدفاع عن نفسه، وهو الأمر الذي يشكل انتهاكاً صارخا لكافة الاعراف والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإتفاقية جنيف الرابعة، كما هو موضح أعلاه.

[4] بتاريخ 25 يوليو 2002، تقدمت الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة (القانون)، واللجنة الشعبية لمناهضة التعذيب في إسرائيل (PCATI)، بطلب عاجل لمحكمة العدل الإسرائيلية، لإصدار أمر احترازي يأمر رئيس الوزراء الإسرائيلي، آرئيل شارون، ووزير الدفاع، بنيامين بن اليعازر، ورئيس هيئة الأركان موشيه يعالون، بوقف سياسة الإغتيالات. إلا أنه لم يصدر قرار واضح وصريح من المحكمة الإسرائيلية بإدانة تلك العمليات.

حقائق وأرقام حول جرائم الاغتيال

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بين يوليو 2008، حتى سبتمبر 2010 واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي اقتراف المزيد من جرائم الاغتيال بحق فلسطينيين تدعي بأنهم ضالعون، أو مشاركون في التخطيط لعمليات عسكرية ضد أهداف إسرائيلية في الأراضي المحتلة أو داخل إسرائيل. وبرغم إعلان التهدئة الذي أعلن عنه بين قوات الاحتلال وفصائل المقاومة الفلسطينية في منتصف العام 2008 غير أن تلك القوات اخترقت-كالعادة- تلك التهدئة واقترفت جريمتي اغتيال بحق ناشطين، ولم تحترم ذلك الإعلان. وفي أواخر العام 2008 وأوائل العام 2009، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي حربا على قطاع غزة استمرت 23 يوماً، قتلت خلالها ما يقارب من 1430 فلسطينياً، معظمهم من المدنيين. وخلال تلك الحرب كان الناشطون الفلسطينيون من فصائل المقاومة، بمن فيهم المستوى السياسي عرضة لاستهدف قوات الاحتلال التي أعلنت في أكثر من مناسبة أن المستوى السياسي لتلك الفصائل في دائرة استهدافها. وبالرغم من أن العشرات من رجال المقاومة الفلسطينية قد قتلوا خلال الحرب في ظروف مشابهة، غير أنهم لا يدرجون في تصنيف المركز ضمن جرائم الاغتيال، حيث أن بينهم من قتل خلال الاشتباكات المباشرة مع قوات الاحتلال، أو أثناء تأديتهم مهام قتالية وغيرها باغتتهم قذائف وصواريخ، أو بعد الانتهاء من تنفيهم لتلك المهام، فتعقبتهم طائرات الاحتلال وقامت بقصفهم. في المقابل، تمكنت قوات الاحتلال خلال الحرب على غزة من النيل من وزير الداخلية في حكومة حماس بغزة، والقيادي في حركة حماس، سعيد صيام، في جريمة أدت إلى مقتل 10 مدنيين آخرين، بينهم 4 أطفال. كما استهدفت تلك القوات خلال الحرب القيادي في كتائب القسام عيسى البطران من مخيم البريج، وقصفت منزله، غير أنه لم يصب ونجا هو وطفله الصغير، فيما قتل افراد اسرته، زوجته وخمسة من أطفاله.[5] وفي فترة ما بعد إعلان انتهاء العمليات العسكرية على غزة من قبل قوات الاحتلال، في 18 يناير 2009، والتهدئة غير المعلنة بين تلك القوات والفصائل الفلسطينية في غزة، استمرت في اقتراف المزيد من جرائم الاغتيال بحق الفلسطينيين وتمكنت من قتل 6 ناشطين فلسطينيين. وفي موازاة ذلك، واصلت تلك القوات جرائم الاغتيال بحق الناشطين الفلسطينيين في الضفة الغربية وتمكنت من قتل 9 ناشطين، من بينهم ثلاثة من نشطاء كتائب الاقصى في نابلس قتلوا في آن واحد وبذات الطريقة، على الرغم من إعلان تلك القوات العفو عنهم.

وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال الفترة المذكورة اقتراف قوات الاحتلال الإسرائيلي(17) جريمة اغتيال بحق الناشطين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، أسفرت عن مقتل (32) فلسطينياً[6]، بينهم 16 مستهدفاً، و16 من غير المستهدفين، ممن تصادف وجودهم في مكان وقوع الجريمة، بينهم 9أطفال. وبلغت عدد جرائم الاغتيال في قطاع غزة (8) جرائم، أسفرت عن مقتل (23) شخص، بينهم 7 مستهدفين و16 غير مستهدفين، بينهم 9 أطفال وامرأتان. أما في الضفة الغربية فقد اقترفت قوات الاحتلال الإسرائيلي (9) جرائم، أسفرت عن مقتل (9) من المستهدفين.

وبذلك يرتفع عدد ضحايا جرائم الاغتيال التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000، إلى (827) فلسطينياً، أي ما نسبته(20%) من إجمالي عدد الضحايا المدنيين الذين سقطوا خلال نفس الفترة على أيدي قوات الاحتلال.[7]من بين ضحايا الاغتيال (582) فلسطينياً كانوا من المستهدفين، و(245) من غير المستهدفين. بين ضحايا الاغتيال (89)من الأطفال، من بينهم (5) من المستهدفين، و(84) من غير المستهدفين. كان من بين الضحايا (367) مواطناً سقطوا في الضفة الغربية، بينهم (291) مستهدف، و(77) غير مستهدف، فيما سقط في قطاع غزة(459) فلسطينياً، بينهم (291) مستهدف، و(168) غير مستهدف.

[5] تم اغتياله في محاولة لاحقة في يوليو 2010. انظر التفاصيل لاحقاً.

[6] يضاف الى ذلك، مقتل المواطن محمد عقيل صلاح أبو شمالة، 28 عاماً من خان يونس، متأثرا بجراحه التي اصيب بها خلال محاولة اغتيال القيادي في كتائب القسام خالد المصري في العام 2003. وقد ظل ابو شمالة يعاني من اصابته طيلة تلك الفترة.

[7] وفقا لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال انتفاضة الأقصى التي اندلعت في سبتمبر 2000، حوالي (6520) شخصاً في الضفة الغربية وقطاع غزة، من بين هؤلاء القتلى، 4955 مدنياً، منهم 2038 في قطاع غزة، و1668 في الضفة الغربية.

الرسم البياني (رقم 1) يوضح عدد جرائم الاغتيال وعدد الضحايا في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة بين يوليو 2008 حتى سبتمبر 2010

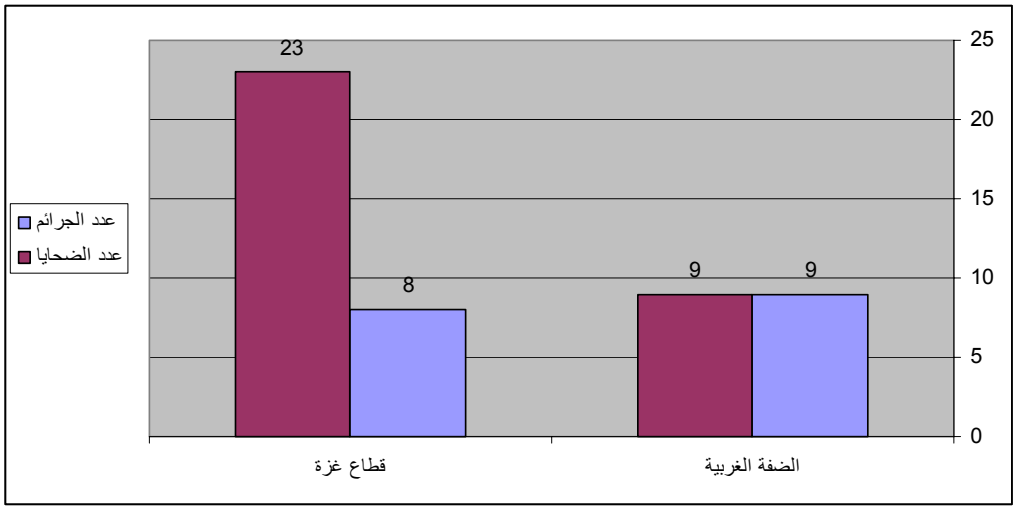

وما يلاحظ من خلال هذه الأرقام، أن عدد الضحايا لكل جريمة اغتيال في غزة تزيد نسبياً عنه في الضفة الغربية. ففي قطاع غزة نجد ما نسبته (1.85) ضحية لكل جريمة اغتيال. أما في الضفة الغربية فإن النسبة هي (1.62) ضحية لكل جريمة. ويمكن رد هذا الارتفاع في الضحايا في غزة عنه في الضفة الغربية لسبب رئيسي، وهو الطرق المتبعة في جرائم الاغتيال، حيث تعمد قوات الإحتلال في قطاع غزة إلى توظيف الطائرات الحربية والدبابات لقصف المنشآت المدنية (المنازل السكنية، على سبيل المثال)، ووسائط النقل التي يعُتقد أنه يتواجد بها مطلوبين لديها. هذه الحقيقة تجعل المواطنين المدنيين الأبرياء وممتلكاتهم عرضة للخطر في حالة إستهداف تلك القوات لنشطاء فلسطينيين، خصوصاً في ظل حالة الإكتظاظ السكاني هناك، والتي تجعله واحدة من أكثر بقاع الأرض كثافة سكانية. الأمر يختلف كلياً في الضفة الغربية، حيث أن غالبية جرائم الاغتيال التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الناشطين الفلسطينيين خلال الفترة قيد البحث، نفذت عن طريق الوحدات الخاصة "المستعربين"، والتي في العادة تؤدي إلى قتل الاشخاص المستهدفين، إذ تنفذ تلك العمليات عن طريق إطلاق النار مباغتة على الضحية.

الرسم البياني رقم (2) يوضح عدد الجرائم والضحايا في كل محافظة خلال الفترة بين يوليو2008 حتى سبتمبر 2010

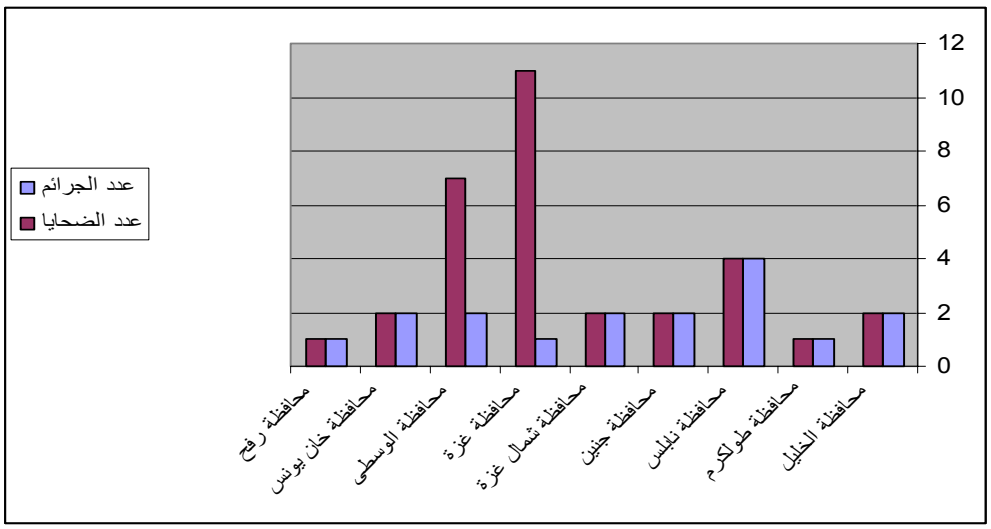

خلال النظر الى الرسم البياني أعلاه، يتضح أن عدد الضحايا في محافظة غزة هي النسبة الأعلى من بين كل المحافظات، حيث بلغ عدد الضحايا فيها 11 ضحية رغم وقوع جريمة اغتيال واحدة فقط، أي قرابة ثلث عدد الضحايا خلال الفترة التي يغطيها التقرير ويعود ذلك الى اغتيال القيادي في حماس ووزير الداخلية سعيد صيام.

الرسم البياني رقم(3) يوضح العدد الإجمالي لضحايا جرائم الإغتيال (مستهدفين وغير مستهدفين) في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال انتفاضة الاقصى.

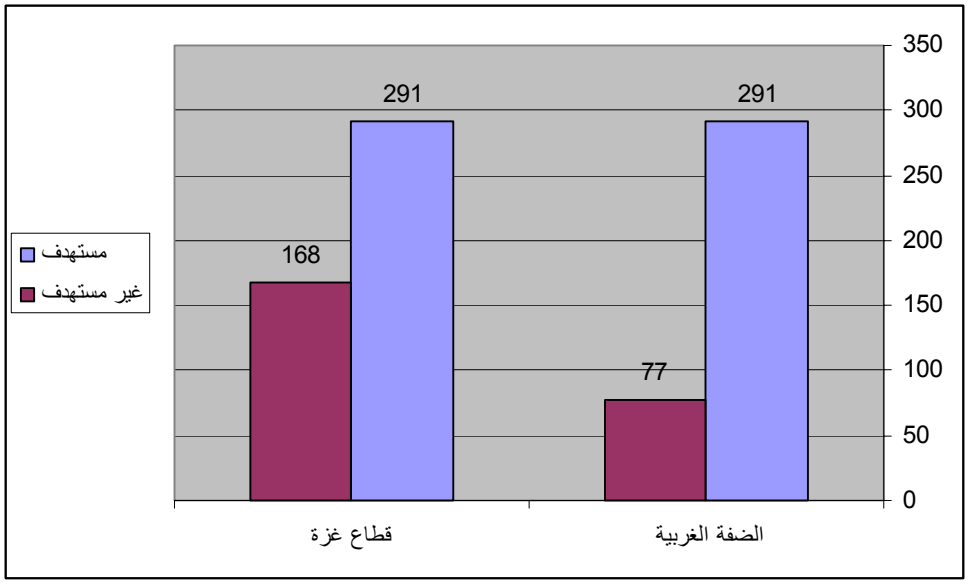

ما يلاحظ في هذا السياق، أن عدد المدنيين غير المستهدفين الذين سقطوا ضحايا لجرائم الإغتيال في الضفة وغزة قد بلغ 245 فلسطينياً، أي ما نسبته (31%) من إجمالي ضحايا تلك الجرائم. سقوط هذا العدد من المدنيين الأبرياء غير المستهدفين ضحايا لتلك الجرائم يدلل- وبشكل قاطع- على أن قوات الإحتلال، لا تعير أي إهتمام لحياة وممتلكات المدنيين الأبرياء، وأنها تضع نصب أعينها فقط الوصول إلى الشخص المستهدف حتى لو كلف الأمر سقوط العشرات من المدنيين الأبرياء ضحايا لعملية إغتيال وتصفية ذلك المستهدف.

كما يلاحظ أن عدد الجرائم في الضفة وغزة متقارب بشكل كبير غير أن نتائج تلك الجرائم أكبر في غزة عنها في الضفة. ويعود ذلك إلى أمرين أساسيين: أولا الوسيلة المستخدمة، إذ أن معظم جرائم الاغتيال التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في غزة كانت عن طريق القصف بالطائرات الحربية بأنواعها المختلفة. وثانيا، الكثافة السكانية العالية في القطاع عنها في الضفة الغربية، وهو ما يؤدي إلى إيقاع اكبر الضرر بالمدنيين.

الرسم البياني رقم (4) يوضح ضحايا جرائم الاغتيال (مستهدفين وغير مستهدفين) خلال كل عام من أعوام الانتفاضة

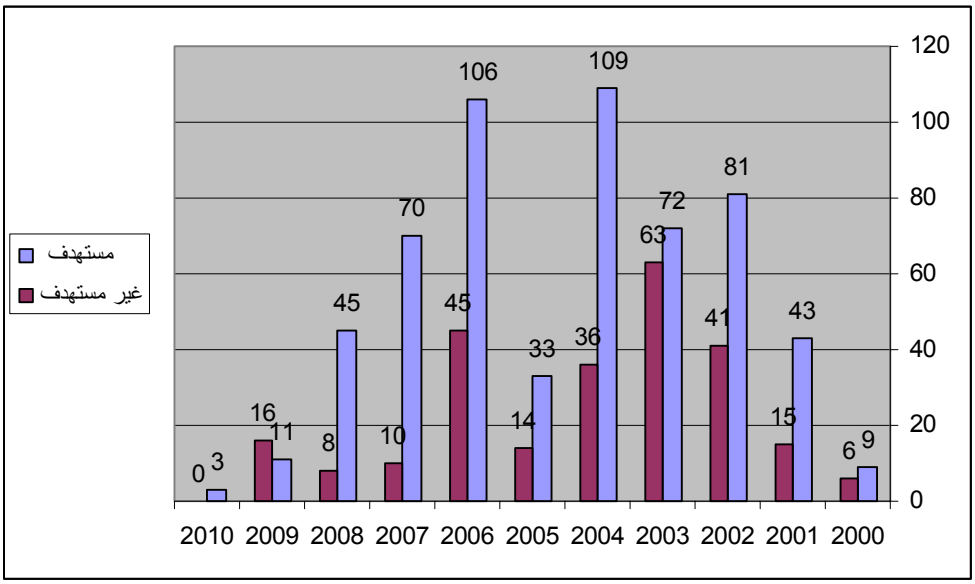

الرسم البياني أعلاه يوضح بما لا يدع مجالا للشك – تأكيداً لما ذهبنا اليه في السابق- أن قوات الاحتلال لا تكترث اطلاقاً لسقوط ضحايا مدنيين خلال تنفيذها جرائم الاغتيال بحق المستهدفين الفلسطينيين، ولو بأعداد كبيرة –كما هو موضح. كما يبين الجدول أن سقوط الضحايا المدنيين في جرائم الاغتيال ملازم لجرائم الاغتيال في كل عام، ويدحض بشكل جلي ما تحاول قوات الاحتلال إيهام العالم به بأنها تحسن من قدرتها على تنفيذ جرائم الاغتيال دون المس بحياة المدنيين.

الطرق والوسائل المتبعة في جرائم الاغتيال

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلي (17) جريمة اغتيال في الضفة الغربية وقطاع غزة، أسفرت عن مقتل 32 فلسطينياً بينهم 16 من غير المستهدفين. ونفذت تلك الجرائم على مرأى ومسمع من العالم أجمع، على الرغم من إعلان التهدئة بين المقاومة الفلسطينية وقوات الاحتلال في منتصف العام 2008. وقد حصدت تلك الجرائم أرواح ضحايا مدنيين آمنين بينهم أطفال ونساء تواجدوا مصادفة في مكان وقوع تلك الجرائم، سواء في بيوتهم أو أعمالهم أو أثناء سيرهم في الشوارع، أو داخل السيارات.. وتظهر تلك الجرائم البشعة مدى الاستهتار الإسرائيلي بحياة المدنيين الفلسطينيين الآمنين، بل وتعمدها على إلحاق المزيد من الأذى بالمدنيين، في سبيل الوصول إلى المستهدف الرئيسي في تلك الجرائم .

ولربما تكون هذه الفترة التي يغطيها التقرير هي الأقل من حيث عدد الجرائم والضحايا المترتبة عليها (على الرغم من اغتيال زعيم بارز في حماس –سعيد صيام) غير أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال توجه دولة الاحتلال أو نيتها الكف عن ممارسة تلك الجرائم، أو الحد منها، بقدر ما هي تعبر عن ظروف ومناخ سياسي. ومادامت التبريرات الأخلاقية لدولة الاحتلال موجودة، طالما استمرت في اقتراف المزيد من تلك الجرائم غير آبهة بالنداءات الدولية.

وقد نفذت قوات الاحتلال جرائم الاغتيال تلك بواسطة أساليب ثلاثة، هي:

أولا) اغتيال بواسطة الصواريخ الموجهة

اقترفت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة المذكورة، جميع الجرائم في قطاع غزة وعددها 8 جرائم اغتيال بواسطة قصف الهدف بالطائرات الحربية، سواء طائرات الاستطلاع أو الطائرات الحربية من نوع اف 16، أسفرت عن مقتل 23 فلسطينياً بينهم 7 مستهدفين و16 غير مستهدفين، بينهم 9 أطفال وامرأتان. جدير بالذكر أن قوات الاحتلال الإسرائيلي قد درجت على استخدام الطائرات المروحية لتنفيذ جرائم الاغتيال في بداية الانتفاضة، غير أنها في وقت لاحق، لجأت الى استخدام الطائرات الحربية من نوع (أف 16). وفي تطور لاحق، أدخلت تلك القوات مؤخراً، طائرات الاستطلاع بغير طيار المزودة بصواريخ، أو ما يسمى "الزنانة" الى حيز التنفيذ.

ومن الملاحظ أن جميع هذه الجرائم نفذت في قطاع غزة،إذ أن هذا هو الأسلوب النمطي لجرائم الاغتيال التي تقترفها تلك القوات في قطاع غزة منذ بدء انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000.

جريمة رقم (1):

المستهدف: سعيد محمد صيام

48 عاماً- الشيخ رضوان، غزة

وزير الداخلية في حكومة غزة، وقيادي في حركة حماس

بتاريخ 15 يناير 2009، قصفت طائرات الاحتلال من طراز إف 16 منزل المواطن إياد محمد صيام، 35 عاماً، الواقع في حي الشيخ رضوان وسط مدينة غزة، بصاروخ واحد على الأقل ما أدى إلى تدمير المنزل بشكل كامل ومقتل 11 مواطن. وهدفت قوات الاحتلال من وراء هذا القصف قتل شقيق صاحب المنزل بالدرجة الأولى، سعيد صيام، 48 عاماً، وزير الداخلية في حكومة غزة، والقيادي البارز في حركة حماس، الذي كانت تتعقبه تلك القوات خلال الحرب. وقد قتل خلال تلك الجريمة وزير الداخلية، بالاضافة الى مقتل عشرة مدنيين من سكان المنزل المستهدف والمنازل المجاورة، بينهم 4 أطفال. فقد قتل صاحب المنزل اياد صيام، وزوجته سماح عطية صيام،33 عاماً،وابني شقيقيه محمد سعيد صيام، 22 عاماً، ومحمد إسماعيل صيام، 27 عاماً. كما أسفر القصف عن تدمير كبير في منزل مجاور يعود لعائلة إسليم، ما أدى إلى مقتل ستة مواطنين من العائلة من بينهم أربعة أطفال جميعهم أبناء عمومة. والقتلى هم: سحر علي شعبان إسليم، 17 عاماً؛ إيمان عبد القادر إسليم، 20 عاماً، أحمد محمد إسليم، 13 عاماً؛ حسام محمد إسليم، 7 أعوام؛ محمد نبيل إسليم، 20 عاماً؛ وعبد الله نبيل إسليم، 17 عاماً.

جريمة رقم (2)

المستهدف: عيسى عبد الهادي البطران

40 عاماً- 38 عاماً، مخيم البريج وسط قطاع غزة

ناشط في كتائب القسام

بتاريخ 16 يناير 2009، قصفت قوات الاحتلال منزل الناشط في كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، عيسى البطران، 38 عاماً، في مخيم البريج، مما اسفر عن مقتل زوجته وخمسة من أطفاله، فيما نجا هو وطفله الرضيع من القصف. وكان البطران قد أخلى المنزل خلال فترة الحرب تحسباً لقصف لإسرائيلي قد يستهدفه، وعاد في ذلك اليوم بهدف أخذ بعض الحاجيات من المنزل ومن ثم الانصراف، غير أن القصف الإسرائيلي باغته وعائلته وهم داخل المنزل.

إفادة من سامح محمود عبد الهادي البطران، 25 عاماً، من مخيم البريج، حول استهداف منزل عمه بصاروخ اسرائيلي.

"أسكن بجوار منزل عمي عيسى البطران، 37 عاماً، في مخيم البريج. في حوالي الساعة 5:30 من مساء يوم الجمعة الموافق 16 يناير 2009، بينما كنت أصعد درجات السلم في منزل عمي عيسى، وإذ بانفجار هائل يهز المنزل، وانتشر الغبار في المكان، فصرخت على اخوتي للخروج من المنزل. دخلت شقة عمي عيسى، ورأيته يقف على باب غرفة النوم ويحمل ابنه عبد الهادي، 8 شهور وكان يصرخ، فأخذت منه الطفل ونزلت به خارج المنزل وأعطيته لاخوتي من أجل اسعافه. عدت ثانية داخل المنزل ولحقت بعمي الى غرفة الأطفال، حيث رأيتها مدمرة على من فيها. بدأنا بالبحث عن زوجة عمي وأطفالها، فكانوا ملقين على الارض، وشاهدت إسلام، 14 عاماً، ممدة على الارض وهي في حالة احتضار، فحملتها وأخرجتها من المنزل وأعطيتها لأحد الافراد المتجمعين في الخارج لمحاولة اسعافها. عدت مسرعاً للمنزل داخل الغرفة وقمنا بانتشال زوجة عمي، منال، 32 عاماً؛ وأطفالها بلال، 16 عاماً؛ احسان، 15 عاماً، إيمان، 10 أعوام، وعز الدين، 5 سنوات، وقمنا بنقلهم الى مستشفى شهداء الاقصى في دير البلح. عدت الى منزل عمي حيث رأيت بقايا صاروخ، يعتقد أنه أطلق من طائرة مروحية."

وفي محاولة جديدة تمكنت قوات الاحتلال من قتل عيسى البطران بعد استهدافه بصاروخ. ففي حوالي الساعة 12:30 بعد منتصف يوم السبت الموافق 2010/7/31، أطلقت طائرات الاحتلال من طراز إف 16 صاروخاً باتجاه قطعة ارض محاطة بألواح الصفيح،

كان بداخلها المواطن عيسى عبد الهادي البطران، 40 عاماً، وهو أحد نشطاء كتائب عز الدين القسام" الجناح المسلح لحركة حماس"، وتقع في منطقة ارض أبو جبة في مخيم النصيرات إلى الغرب من شارع صلاح الدين الرئيسي، وسط القطاع. أسفر القصف عن مقتل المواطن المذكور وتدمير غرفتين داخل قطعة الأرض وإلحاق إضرار بالغة في سيارة القتيل الخاصة.

جريمة رقم (3)

لمستهدف: حسين فايز شامية

26 عاماً- جورة العقاد، خان يونس

في حوالي الساعة 4:40 من مساء يوم الثلاثاء 27 يناير 2009، أطلقت طائرة استطلاع إسرائيلية صاروخاً تجاه شخص كان يقود دراجة نارية في منطقة جورة العقاد بخان يونس. وقد أدى القصف إلى إصابة الشخص المستهدف ونقل إلى مستشفى ناصر الطبي في المدنية حيث بترت أطرافه، وأعلن عن وفاته وتبين أنه المواطن حسين فايز شامية. كما أسفر القصف عن إصابة اثنين من الأطفال كانا متواجدين في الشارع لحظة وقوع الجريمة، وهما: وائل موسى سرداح، 5 أعوام، ومحمود محمد أبو طوق، 13 عاماً، وأصيب بشظايا في أنحاء الجسم.

وقد اعترفت قوات الاحتلال الإسرائيلي باقترافها الجريمة واتهمته بالمسئولية عن تفجير جيب إسرائيلي في منطقة كيسوفيم شرق القطاع في نفس اليوم.

جريمة رقم (4)

المستهدفون:

1) أيمن شحادة ابو جزر

26 عاماً، الجنينية-رفح

ناشط في ألوية الناصر صلاح الدين

2) مجهول الهوية

ناشط في الوية الناصر صلاح الدين

3) مجهول الهوية

ناشط في الوية الناصر صلاح الدين

في حوالي الساعة 11:40 صباح يوم الاثنين الموافق 2009/2/2، أطلقت طائرة استطلاع إسرائيلية صاروخاً، تجاه سيارة مدنية من نوع (هوندا) خضراء اللون، كانت تقل ثلاثة من عناصر (ألوية الناصر صلاح الدين) الجناح المسلح للجان المقاومة الشعبية، وتسير في شارع المطار، في حي الجنينة شرقي مدينة رفح. أصاب الصاروخ السيارة بشكل مباشر، وأدى لمقتل أحد المستهدفين **وهو أيمن شحادة أبو جزر، 28 عاماً**، بعد مرور ساعتين على نقله إلى مستشفى الشهيد أبو يوسف النجار. كما أصيب عنصران آخران من الألوية، بجراح خطرة، وطفلتان من المارة، بجراح متوسطة، كانتا عائدتين من مدرستهما. **والطفلتان هما:1. سمية عادل الشاعر، 16 عاماً؛ و2. عبير حيدر الشاعر، 16 عاماً.**

جريمة رقم (5)

المستهدف: علي عبد الباري القدرة

28 عاماً، عبسان الكبيرة – خان يونس

ناشط في ألوية الناصر صلاح الدين

في حوالي الساعة 3:20 بعد ظهر يوم الجمعة الموافق 2009/2/13، أطلقت طائرة استطلاع إسرائيلية صاروخاً تجاه شخصين كانا يستقلان دراجة نارية تسير في حي آل شواف، بمنطقة عبسان الكبيرة، شرقي مدينة خان يونس. أصاب الصاروخ الشخصين والدراجة النارية بشكل مباشر وأدى إلى إصابتهما بجروح خطيرة واحتراق الدراجة. نقل المصابان إلى مستشفى ناصر في المدينة، وتبين أن أحدهما أصيب بجروح بالغة الخطورة، وأدخل لقسم العناية الفائقة، وأعلن عن هويته، وهو المواطن **علي عبد الباري شاكر القدرة، 28 عاماً**، من "ألوية الناصر صلاح الدين" الجناح المسلح للجان المقاومة الشعبية. وعند الساعة 3:00 فجر يوم الاثنين الموافق 2009/2/16، أعلنت المصادر الطبية عن وفاة المواطن القدرة، متأثراً بإصابته الخطيرة.

جريمة رقم (6)

1) المستهدف: خالد حرب شعلان

ناشط في سرايا القدس، حركة الجهاد الإسلامي

24 عاماً- مخيم جباليا، شمال غزة

2) المستهدف: مجهول الهوية

ناشط في حركة الجهاد الإسلامي

في حوالي الساعة 7:40 مساء يوم 4 مارس 2009، أطلقت طائرة استطلاع إسرائيلية صاروخا تجاه شخصين كانا يسيران على الأقدام بالقرب من مسجد التوبة في مخيم جباليا، شمال قطاع غزة . أصابت شظايا الصاروخ الشخصان بجراح خطيرة، نقلا على أثرها إلى مستشفى كمال عدوان وحولا على الفور لخطورة حالتهما الى مستشفى الشفاء بمدينة غزة. وبعد ساعتين أعلن عن وفاة

احدهما ويدعى خالد شعلان، 24 عاماً. وقد أصيب في الجريمة أيضا اثنان من المدنيين كانا في الشارع أثناء وقوع الجريمة وهما:1) إسماعيل مطر ابو ناجي، 51 عاماً؛ و2) شادي عطاالله عماد، 24 عاماً.

جريمة رقم (7)

المستهدفون:

1) محمود سامي فتوح

27 عاماً، حي الزيتون- مدينة غزة

ناشط في سرايا القدس

1) مجهول الهوية
2) مجهول الهوية

في حوالي الساعة 5:50 صباح يوم السبت الموافق 2009/3/7، أطلقت طائرة حربية إسرائيلية صاروخاً باتجاه سيارة مدنية من نوع رينو بيضاء اللون، كانت تسير في الشارع المؤدي إلى جامعة القدس المفتوحة بالقرب من نادي بيت لاهيا الرياضي، شمالي القطاع، وكان يستقلها ثلاثة من نشطاء سرايا القدس "الجناح المسلح لحركة الجهاد الإسلامي". سقط الصاروخ مباشرة على السيارة مما أدى إلى اشتعال النيران فيها وتدميرها بالكامل، ومقتل أحد أفراد المجموعة، **وإصابة آخر بجراح**، فيما نجا الثالث. وفيما بعد تبين أن القتيل هو المواطن **محمود سامي فتوح، 27 عاماً**، من سكان حي الزيتون بغزة.

ثانياً) اغتيال بواسطة الوحدات الخاصة "المستعربين"

المستعربون وحدات مختارة يتنكر أفرادها بالزي الفلسطيني، ويخترقون التجمعات السكانية الفلسطينية دون أن يشعر بهم أحد، وينفذون جرائمهم بحق المستهدفين بدم بارد. وكانت هذه الوحدات الخاصة التي يطلق عليها "المستعربين" قد تشكلت ابان الانتفاضة الفلسطينية الاولى 1987-1993، وتمكنت من اعتقال وقتل العشرات من الناشطين الفلسطينيين. وبقي عملها مستمر حتى خلال فترة ما بعد الانتفاضة، إذ نجحت على وجه الخصوص في تنفيذ عمليات اغتيال في الضفة الغربية، طالت عدداً من الناشطين. وعاودت تلك الوحدات نشاطها بشكل مكثف منذ بدء انتفاضة الأقصى، ونجحت في تنفيذ جرائم اغتيال نوعية طالت العديد من قادة المقاومة الفلسطينية.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، واصلت الوحدات الخاصة الإسرائيلية (المستعربون) اقتراف المزيد من الجرائم النوعية بحق الناشطين الفلسطينيين، بصورة مروعة غير آبهة في كثير من الأحوال بحياة المدنيين الذين يتواجدون مصادفة في مكان وقوع الجريمة، أو برفقة المستهدفين. على جانب آخر، تؤكد تحقيقات المركز، التي جمعها من روايات شهود عيان وإفادات ذوي الضحايا أن تلك القوات كان باستطاعتها في كثير من الأحيان اعتقال الشخص المطلوب دون إصابته أو قتله دون أن يشكل ذلك خطراً على حياة جنودها، بل قصدت النيل من المطلوب. وتؤكد التحقيقات ذاتها أنه في بعض الحالات قامت تلك القوات بقتل الشخص أو الأشخاص المستهدفين من مسافة قصيرة جداً، وبعد اصابتهم وإعاقة حركتهم، مما يضيف دليلاً على تعمدها قتل المستهدف، وأن القرار كان اغتيال ذلك الشخص لا اعتقاله.

ووفقا لتوثيق المركز، نفذت تلك الوحدات جريمتي اغتيال بحق ناشطين فلسطينيين بهذه الطريقة في الضفة الغربية.

جريمة رقم (1)

المستهدف: محمد كمال ابو ذراع
27 عاماً- مخيم بلاطة –نابلس

في ساعات مساء يوم 1 ديسمبر 2008، فتحت قوة من المستعربين النار على أبو ذراع بعد صعوده الى سيارة تابعة لجهاز الامن الوقائي جاءت لتقله من منزله في مخيم بلاطة الى مقر الجهاز، حيث يبيت هناك. وقد اصيب ابو ذراع بعدة اعيرة نارية واقتيد نحو حاجز حوارة. وفي وقت لاحق اتصلت قوات الاحتلال بالهلال الاحمر الفلسطيني وطلبت الحضور الى حاجز حوارة من اجل استلام جثة أبو ذراع، حيث تبين انه مصاب بعدة اعيرة نارية في الحوض والصدر.

ووفقا لما افاد به سائق سيارة الامن الوقائي،نعيم داوود عبد السلام عامر، 43 عاماً، لباحث المركز بما يلي: كنت على رأس عملي في مقر جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني بتاريخ 1 ديسمبر 2008، وفي حوالي الساعة 9:30 مسا، اتصل بي محمد ابو ذراع من سكان مخيم بلاطة وطلب مني أن أحضر إليه عكادة كل يوم، وأنقله إلى مقر الجهاز حيث أنه ينام في مقر الجهاز لإثبات وجوده حسب طلب الإسرائيليين، وذلك من أجل أن ينال العفو التام عنه . استقليت سيارة) هونداي مني باص (بيضاء اللون تابعة للجهاز، وتوجهت إلى محمد في المخيم . أثناء الطريق تلقيت اتصالاً منه على هاتفي النقال أخبرني أنه ينتظرني في منزل خاله علي أبو ذراع بالقرب من بقاله سعد الدين السقا، في شارع القدس المحاذي للمخيم . ذهبت إلى مكان الإشارة، فشاهدت أربعة أشخاص يقفون أمام محل لمكانيك السيارات تعود ملكيته للمواطن محمد البسطامي .استدرت من أمامهم ووقفت أمام بقاله السقا وهم أصبحوا خلف السيارة، وأنا أستدير طرح علي أحدهم التحية، أجبته آهلين شباب .أجريت اتصالاً بمحمد وأغلقت الهاتف ليعرف أنني في انتظاره، وبالفعل جاء وفتح باب السيارة ودخل وجلس بجانبي، وقبل أن يغلق الباب فوجئنا بالأربعة أشخاص يحملون بأيدهم مسدسات، أحدهم وضع مسدسه علي رأسي، والثلاثة الآخرون أطلقوا النار على محمد وهو داخل السيارة وأصابوه .في تلك اللحظات، حضرت سيارة) سوزوكي تندر سوداء اللون، في خلفيتها خزانة، ترجل منها أربعة أشخاص آخرون بلباس مدني، ومن الخزانة ترجل عدد من الجنود باللباس العسكري .على الفور قدم إلي احد الأشخاص الذين ترجلوا من السيارة ووضع مسدسه على صدري فصرخ به أحدهم بالعبرية قائلاً : ليس هو، فتركاني وتقدم إلي أحد الجنود باللباس العسكري، ومسكني بملابسي من ظهري وأنزلني من السيارة وألقوا بي في بقاله السقا، واختطفوا محمد وغادروا المكان باتجاه حوارة، وأنا عدت إلى مقر الجهاز .وبعد مرور ساعة من الوقت سمعت أن مدير الجهاز تلقى اتصالاً يشير أن محمد قد توفي.

جريمة رقم (2)

المستهدف: جهاد أحمد نواهضة
21 عاماً، اليامون –جنين
ناشط سرايا القدس

في حوالي الساعة 11:30 مساء يوم الاثنين الموافق 15 ديسمبر 2008، قتلت قوات الاحتلال الإسر ائيلي **جهاد أحمد أمين نواهضة، 21عاماً**، في بلدة اليامون، غربي مدينة جنين، حيث أصيب بأعيرة نارية في الظهر والبطن وفي الرجلين.

واستناداً لتحقيقات المركز، وإفادات الشهود، ففي حوالي الساعة 11:15 مساء اليوم المذكور أعلاه، تسللت مجموعة من وحدات"المستعربين "في جيش الاحتلال الإسرائيلي، إلى وسط بلدة اليامون، غربي مدينة جنين .استخدمت المجموعة في عملية التسلل سيارة مدنية تحمل لوحة تسجيل فلسطينية، وهي من نوع مرسيدس 412 بيضاء اللون، وخلفيتها عبارة عن ثلاجة مغلقة من كافة النواحي، ولها باب خلفي .شوهدت السيارة تسير بسرعة جنونية، وتمركزت أمام ميني ماركت باب الحارة بالقرب من مبنى البلدية، وسط البلدة .وفي لحظة توقفها، كان يمر من جانبها الأيسر المواطن نواهضة، وعندما ابتعد عن مقدمة السيارة حوالي خمسة إلى عشرة أمتار، فُتِحَ باب السيارة الخلفي، أي باب الثلاجة، وترجل منها ثلاثة جنود، أحدهم باللباس العسكري واثنان باللباس المدني، وعلى الفور أطلق الجنديان اللذان كانا باللباس المدني النار عليه من الخلف، وأصابوه إصابة مباشرة .سقط جهاد على وجهه على الأرض مضرجاً بدمائه، فيما ركض الجندي الذي باللباس العسكري وهو يطلق النار باتجاه المحل، ووقف أمامه، وقد نجا عامل المحل من الموت بأعجوبة، حيث كان يقف على مدخل المحل من الداخل .وبعد توقف إطلاق النار، تقدم الجنديان باللباس المدني تجاه جهاد، ورفعوه من الكتف وجروه ووجهه باتجاه الأرض، وألقوا به في خلفية السيارة، وأخذوه معهم .بعد انسحاب المجموعة، تجمهر عدد من المواطنين من أبناء البلدة في منطقة الحادث، كان بينهم متطوعون في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وعاملون في الارتباط العسكري الفلسطيني، وعندما أجرى عدد منهم اتصالات مع جهات إسرائيلية كانوا يتلقون أجوبة بأنه مصاب.

ثالثاً) اغتيال عن طريق محاصرة المنزل:

منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000، اقترفت قوات الاحتلال الإسرائيلي عدد من جرائم الاغتيال بحق الفلسطينيين (خاصة في الضفة الغربية) بواسطة محاصرة المنزل أو المكان، و أو نصب كمائن على الطرق للمطلوبين الفلسطينيين وتصفيتهم بدم بارد. بعد عملية السور الواقي التي اقترفتها قوات الاحتلال في ربيع 2002، وأخضعت خلالها مدن الضفة الغربية إلى الاحتلال المباشر، كثفت تلك القوات من جرائم الاغتيال على هذا النحو، حيث استطاعت تصفية عشرات الفلسطينيين.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، اقترفت قوات الاحتلال الإسرائيلي 7 جرائم بحق ناشطين فلسطينيين بهذه الطريقة، في كلا من نابلس والخليل وجنين وطولكرم أسفرت عن مقتل 7 مستهدفين.

جريمة رقم (1)

المستهدف: علاء عصام أبو الرب

21 عاماً- قباطية ، جنين

ناشط في سرايا القدس، حركة الجهاد الإسلامي

بتاريخ 5 فبراير 2009، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي الناشط في سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الاسلامي **علاء عصام شريف أبو الرب، 21 عاماً**، من بلدة قباطية، جنوب شرقي مدينة جنين. ووفقا لحيثيات الجريمة، في ساعات الفجر، توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، معززة بعدة آليات عسكرية، في الحي الشرقي من بلدة قباطية، جنوب شرقي مدينة جنين. حاصرت تلك القوات منزل عائلة المواطن علاء أبو الرب، وعلى الفور اقتحمت الطابق الأول منه، وفجرت الباب الرئيس، ثم دخلت مجموعة من الجنود إلى الغرفة التي يتواجد بها علاء وشقيقه محمد، وأطلقوا النار بشكل مباشر تجاه علاء، وهو المستهدف، وكان يجلس أمام جهاز الكمبيوتر في الغرفة، وأصابوه إصابة مباشرة في الرأس والبطن والصدر، وأردوه قتيلاً. وبعد ذلك أخرجوا العائلة إلى الشارع، وشرعوا بتفتيش المنزل، وقبل انسحابهم أطلقوا قنبلة داخل المنزل، بحيث اشتعلت النيران في المنزل وجثة علاء لا زالت في داخله.

جريمة رقم (2)

المستهدف: عبد المجيد علي دودين

47 عاماً-دورا، الخليل

ناشط في كتائب عز الدين القسام-حركة حماس

بتاريخ 28 مايو 2009 قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عملية عسكرية واسعة نفذتها في قرية "دير العسل"، جنوبي بلدة دورا، جنوب غربي محافظة الخليل، الناشط في كتائب عز الدين القسام (الجناح العسكري لحركة حماس)، **عبد المجيد علي عبد الله دودين، 47 عاماً**، من قرية "البيرة"، جنوب غربي دورا. ووفقا لحيثيات الجريمة، فقد اقتحمت تلك القوات القرية فجرا، وشرعت بإطلاق الأعيرة النارية والقنابل الصوتية والقناديل الضوئية، ثم قامت بعمليات تفتيش وتمشيط واسعة، تخللها إطلاق نار كثيف، وتفجير عدد من الآبار والمغارات. وفي حوالي الساعة 5:00 صباحاً، تصدى دودين لتلك القوات واشتبك معها قبل تفجير المكان الذي كان يتحصن فيه، وهو أحد الآبار المهجورة في وادٍ سحيق بالمنطقة، وتمكنت من قتله.

جريمة رقم (3)

المستهدفون:

1) زياد عبد الجبار السركجي

40 عاماً-نابلس

2) غسان فتحي ابو شرخ

32 عاماً- البلدة القديمة، نابلس

3) عنان سليمان مصطفى صبح

36 عاماً- رأس العين، نابلس

بتاريخ 2009/12/26، اقترفت قوات الاحتلال الإسرائيلي ثلاثة جرائم اغتيال راح ضحيتها ثلاثة من عناصر كتائب شهداء الأقصى "الجناح المسلح لحركة فتح"، وأصيبت زوجة أحدهم بجراح. اقترفت جرائم الاغتيال على أيدي وحدات (المستعربين). القتلى الثلاثة منحوا العفو الكامل من قبل قوات الاحتلال، وكانوا يمارسون حياتهم الطبيعية ويتنقلون على الحواجز العسكرية دون أن يعترض طريقهم أحد. وادعت تلك القوات أن (المستعربين) أطلقوا النار "بعد أن رفض الشبان الفلسطينيون الخروج وتسليم أنفسهم"؛ إلا أن تحقيقات المركز تدحض الرواية الإسرائيلية بشدة، وتؤكد تصفية النشطاء وإعدامهم بدم بارد.

ووفقا لحيثيات الجريمة، بحسب شهود عيان، ففي حوالي الساعة 2:00 فجراً، توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، معززة بعدة آليات عسكرية وبعدد من أفراد وحدات (المستعربين) في مدينة نابلس، وحاصرت منزل عائلة المواطن **زياد عبد الجبار محمد السركجي، 40 عاماً.** وعلى الفور فتح أفرادها النار بكثافة تجاه المنزل، وطلبوا منه، عبر مكبرات الصوت، بالخروج. فتح السركجي الباب، فعاجله جنود الاحتلال بعيار ناري أصابه في الجبهة، ما أدى إلى سقوطه على الأرض، ثم حاصروه وفتحوا النار تجاهه من مسافة قريبة جداً ما أسفر عن إصابته بسبعة أعيرة نارية في الرأس والصدر والساعد الأيسر والحوض والساق اليسرى، ومقتله على الفور. كما وأصيبت زوجته **تهاني فاروق جعارة، 32 عاماً**، بشظية في الرجل.

وفي التوقيت نفسه، حاصرت قوة أخرى منزل عائلة المواطن **غسان فتحي نايف أبو شرخ، 38 عاماً**، بالقرب من مسمكة قادري في خان التجار بالبلدة القديمة. طلب جنود الاحتلال، عبر مكبرات الصوت، من المتواجدين في المنزل مغادرته. شرع المتواجدون في المنزل بمغادرته، وكان آخرهم غسان، الذي ما أن أطل برأسه وهو يهبط درج المنزل، حتى فتح الجنود النار تجاهه بكثافة، ما أسفر عن إصابته بسبعة أعيرة نارية في الرقبة والصدر والبطن والساق اليسرى والظهر، وقتل على الفور.

وفي حوالي الساعة 2:30 فجراً، حاصرت قوات الاحتلال عمارة صبح، وهي مكونة من خمس طبقات في شارع كشكة في حي رأس العين، جنوب شرقي مدينة نابلس. طلب أفرادها، عبر مكبرات الصوت، من المواطن **عنان سليمان مصطفى صبح، 36 عاماً**، الذي قطن في الطابق الثاني بالخروج من العمارة وتسليم نفسه لها، وسط إطلاق النار والقذائف تجاهها. وفي حوالي الساعة 8:00 صباحاً انسحبت قوات الاحتلال من المنطقة، واكتشف السكان جثة عنان ملقاة على سطح مغسلة للسيارات ملاصقة للعمارة، وقد أصيب بعدة أعيرة نارية في الصدر والكتف الأيمن والرقبة والفك الأيسر.

جريمة رقم (4)

المستهدف: علي إسماعيل السويطي
45 عاماً، بيت عوا – الخليل
ناشط في كتائب القسام

في حوالي الساعة 3:00 فجر اليوم المذكور أعلاه، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، معززة بعدة مركبات عسكرية، ترافقها ناقلات جند مدرعة وجرافة من نوع "D9"وحفار مجنزر من نوع "كاتر بلر"؛ بلدة بيت عوا، أقصى جنوب غربي محافظة الخليل. حاصرت تلك القوات منزل عائلة الأسير محمود عبد العزيز سويطي في منطقة "خلة الفولة" على الطرف الشمالي للبلدة، تحت وابل من إطلاق القنابل الصوتية، والذي كان يتواجد فيه المواطن علي سويطي. اقتحم أفرادها العديد من المنازل السكنية في المنطقة، وحولوها لنقاط مراقبة ومواقع لإطلاق النيران. بعد دقائق قليلة جداً، أخلى جنود الاحتلال تحت تهديد السلاح، سكان المنزل المستهدف، والمكون من طابق واحد، وإخلاء سكان منزل ملاصق له، مكون من طابقين، يعود لعائلة المواطن أحمد عبد العزيز سويطي، واحتجزوهم في العراء لعدة دقائق، قبل أن يجري نقلهم لمنزل مجاور يعود للمواطن عبد الجليل سويطي، واحتجازهم مع بقية السكان، والتحقيق معهم حول مكان وجود المواطن المستهدَف. وفي حوالي الساعة 5:40 صباحاً، تقدمت الجرافة العسكرية، وشرعت بهدم "الأسوار" المحيطة بالمنزل المستهدف، ثمّ تقدمت نحو المنزل للشروع بهدمه، فتعرضت لإطلاق نار من داخله، ما أجبرها على التراجع. شرع جنود الاحتلال المتحصنون داخل غرف وعلى أسطح المنازل المجاورة أو الملاصقة له، بفتح نيران أسلحتهم الرشاشة والأوتوماتيكية، نحو المنزل المذكور على مدار 15 دقيقة، بصورة متقطعة ومن كافة الاتجاهات، قبل أن يُسمَعَ دويٌ انفجار داخل المنزل، يعتقد وفق سكان المنطقة، أنه ناتج عن إطلاق قذيفة من قبل تلك القوات. وفي حوالي الساعة 6:00 صباحاً، تقدم الحفار، وشرع بضرب جدران المنزل المذكور وتدميره، قبل أن يفتح جنود الاحتلال نيران أسلحتهم مجدداً تجاه ما تبقى منه. بعد ذلك، استكمل الحفار عملية هدم المنزل وتسويته بالأرض، قبل أن يتراجع وتتقدم الجرافة مرة أخرى، وتبدأ بعملية البحث بين أنقاض المنزل عن جسم سويطي. وفي حوالي الساعة 7:00 صباحاً، تمكنت الجرافة المذكورة، من انتشال جسم المواطن سويطي من بين أنقاض المنزل، جثة هامدة. حيث جرى إلقاءه من كفة الجرافة، على حافة الطريق الملاصقة للمنزل المهدم، قبل نقلها مرة أخرى وإلقائها بعيداً عنه بحوالي عشرة أمتار. وفي حوالي الساعة 7:30 قام أحد جنود الاحتلال بإطلاق أكثر من عيارين ناريين تجاه الجثة، من مسافة حوالي ثلاث أمتار. وفي حوالي الساعة 8:00 صباحاً، غادر جنود الاحتلال المنازل التي تمركزوا في داخلها. وفي هذه الأثناء غادر المواطنون منازلهم، واندفع عدد من أهالي البلدة لموقع العملية، وحملوا جثمان سويطي بهدف نقله إلى منزله، فتصادم بعضهم مع قوات الاحتلال خلال انسحابها من المنطقة. أطلق أفرادها الأعيرة المعدنية المغلفة بطبقة رقيقة من المطاط تجاههم، ما أسفر عن إصابة خمسة مدنيين، من بينهم طفل وفتاة، بجراح.

وعقب الجريمة، ادعى الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي أن سويطي المطلوب منذ 8 سنوات لأجهزة الأمن الإسرائيلية، مسئول عن تنفيذ عدد من عمليات إطلاق النار على أهداف إسرائيلية قرب الخليل، من بينها عملية إطلاق نار قرب مفرق إذنا ـ ترقوميا بتاريخ 26 نيسان (أبريل) 2004، أي في مثل اليوم الذي قُتِلَ فيه منذ ستة أعوام، وأدت في حينه إلى مقتل جندي إسرائيلي وإصابة اثنين آخرين بجراح.

جريمة رقم (5)

المستهدف: إياد اسعد ابو شلباية

38 عاماً، مخيم نور شمس –طولكرم

ناشط في حركة حماس

في ساعات فجر يوم 2010/9/17، توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، معززة بحوالي (25) آلية عسكرية، في مخيم نور شمس للاجئين، شرقي مدينة طولكرم. حاصر العديد من أفرادها منزل عائلة المواطن محمد أسعد أحمد أبو شلباية، 40 عاماً، ثم فجّروا مدخل المنزل، واقتحموه وأهله نيام. وبعد استيقاظ المواطن المذكور، حقق أحد جنود الاحتلال معه، وسأله عن أقاربه من سكان المخيم، واقتاده الجنود أمامهم ليدلهم على منزل عمه. وأثناء سيرهم سألوه عن منزل شقيقه إياد، فأشار إليه، وتوجهوا إلى هناك. فوجئ الجنود أن المنزل مكون من طابقين، فسألوا محمد: عن الطابق الذي يسكن فيه أياد، وطلبوا منه أن يصف لهم التقسيم الداخلي للمنزل، عندئذ شاهدهم يحضرون جهازاً، ووضعوه على باب المنزل، وقاموا بإيصال قطعة منه إلى القفل، وطلبوا منه إدارة وجهه إلى الحائط المقابل، وفي تلك اللحظات سمع صوت انفجار، رافقه صوت أقدام الجنود وهم يصعدون درج منزل شقيقه، وهنا سمع صوت أياد يصرخ: "مين ..مين على الباب"، تبع ذلك مباشرة إطلاق ثلاثة أعيرة نارية. وبعد حوالي خمس دقائق أقتاد الجنود محمد إلى داخل منزل إياد، ووضعوه في زاوية الصالة الغربية للمنزل، على بعد أقل من خمسة أمتار من غرفة نوم شقيقه، وطلبوا منه أن يدير وجهه إلى الحائط. بعد فترة قصيرة، شرع محمد ينادي بصوت مرتفع على شقيقه، وذلك بسبب قلقه على مصيره، فوضع أحد الجنود يده على فمه لإسكاته. بقي محمد على هذه الحال حوالي (20) دقيقة، والجنود موجودون في غرفة نوم شقيقه إياد، وبعد ذلك سمع صوت أقدامهم وهم ينزلون الدرج ويغادرون، وطلب منه أحدهم عدم التحرك حتى يُطْلَبُ منه ذلك. وعقب ذلك سمع محمد صوت الجيران يتحدثون، فتجرأ وسألهم عن الجيش، فأخبروه أنهم غادروا. توجه محمد نحو غرفة نوم شقيقه ليعرف ما جرى، وتبعه عدد من الجيران، فشاهد بركة دماء على الأرض، وبقعاً أخرى على السرير والحائط، وفارغ ثلاثة أعيرة نارية، ولم يكن شقيقه موجوداً، ولا أحد يعلم مصيره.

وتبين في وقت لاحق أن قوات الاحتلال نقلت جثمان القتيل إلى مقر الارتباط العسكري الإسرائيلي غربي مدينة طولكرم، وفي حوالي الساعة 6:00 صباحاً قامت بتسليمه إلى سيارة إسعاف تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، حيث نقل إلى مستشفى الدكتور ثابت ثابت الحكومي في مدينة طولكرم. وذكرت المصادر الطبية في المستشفى المذكورة بعد الكشف على جثمانه أن القتيل أصيب بثلاثة أعيرة نارية، واحد في العنق، واثنان في الصدر.

وفور مقتله، ادعى الناطق العسكري الإسرائيلي أن الجنود أطلقوا النار بعد أن لاحظوا قيام أبو شلباية بحركات "تهدد حياتهم". وقال بأن أبو شلباية، الذي وصفه بـ"المطلوب"، استمر بالتحرك نحو الجنود واضعا يديه خلف ظهره رغم طلبهم منه التوقف، ما أدى إلى إثارة مخاوفهم، فبادروه بإطلاق النار، وبعد تفتيش الجثة لم يُعْثَر على أية أسلحة بحوزته. إلا أن تحقيقات المركز تؤكد أن مسرح الجريمة عبارة عن غرفة لها باب واحد يوجد فيها طقم نوم كامل، وكانت بركة الدماء أمام السرير مباشرة، ولا تبعد عن الباب سوى حوالي متر واحد فقط، ما يدحض تلك الرواية.

رسم بياني رقم (5) يوضح عدد جرائم الاغتيال وعدد الضحايا، حسب أسلوب القتل خلال الفترة بين يوليو 2008 حتى سبتمبر 2010

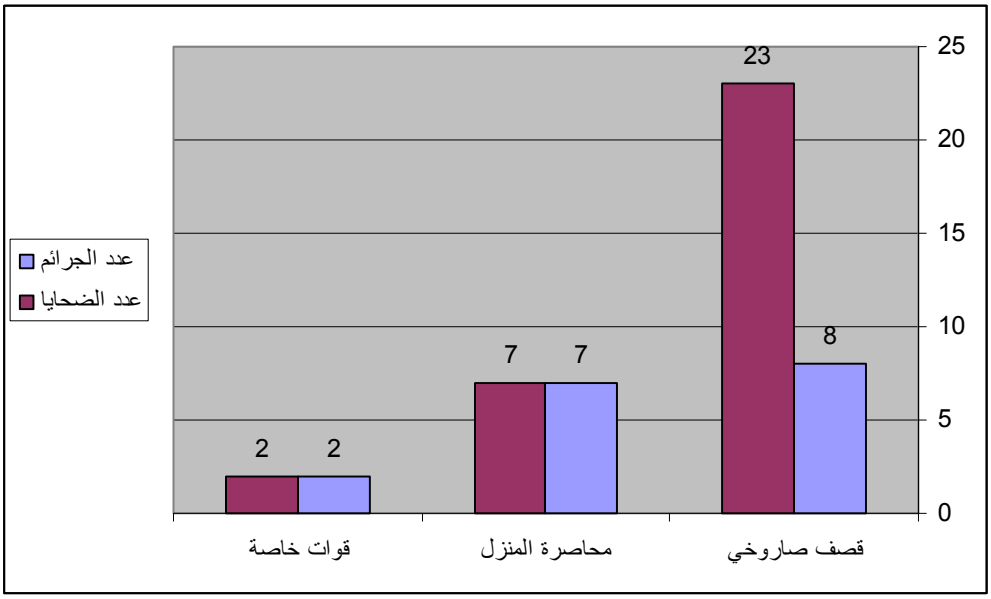

استهتار واضح وعدم اكتراث بأرواح المدنيين

يتضح من توثيق المركز ومراقبته لكل جريمة اغتيال على حدا بأن قوات الاحتلال الإسرائيلي لا تعر أدنى اهتمام لوقوع ضحايا في صفوف المدنيين بمن فيهم الأطفال خلال اقترافها لجرائم الاغتيال. وتؤكد الأدلة أن الأهم في نظر قوات الاحتلال هو تنفيذ الجريمة والنيل من المطلوب وبأي ثمن كان دون النظر إلى تبعات تلك الجريمة وما توقعه من ضحايا في صفوف المدنيين كنوع من أنواع العقاب الجماعي لهم. والأنكى من ذلك والأمر هو وقاحة التبريرات الإسرائيلية التي تسوقها للعالم عند وقوع ضحايا مدنيين غير مستهدفين، بأنه من غير الممكن تجنب وقوع ضحايا مدنيين في حالات معينة.

ووفقا لتوثيق المركز، فإن ما نسبته (28%) من إجمالي عدد ضحايا جرائم الاغتيال على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ بدء الانتفاضة في سبتمبر 2000 كانوا من غير المستهدفين، بواقع (245) شخص من أصل (826) أشخاص. من بين هؤلاء (89) طفل أي ما نسبته (34%) من إجمالي غير المستهدفين. كما بلغت نسبة الأشخاص غير المستهدفين الذين أصيبوا خلال تلك الجرائم حوالي (95%). وتدحض تلك المعطيات بشكل جلي الادعاءات الإسرائيلية حول دقة الوسائل المتبعة خلال تنفيذ جرائم الاغتيال وحرصها الدائم على تجنب إيقاع الأذى بالمدنيين.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، وثق المركز اقتراف قوات الاحتلال 17 جريمة اغتيال أسفرت عن مقتل (32) فلسطينياً، بينهم 16 مستهدفاً، و16 من غير المستهدفين، ممن تصادف وجودهم في مكان وقوع الجريمة، بينهم 9 أطفال.

جرائم بلا عقاب

يعتبر النظام القضائي الإسرائيلي متحيزاً ضد الفلسطينيين ولا يتمتع بالنزاهة، بما في ذلك آليات التحقيق التي تتبعها قوات الاحتلال الإسرائيلي في عدد محدود من آلاف الجرائم التي اقترفتها تلك القوات بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، من بينها جرائم الاغتيال. بالإضافة إلى ذلك، لا تفي هذه التحقيقات بالمعايير الدولية، فإسرائيل ملزمة بموجب القانون الدولي بالتحقيق في الجرائم وتقديم المسئولين عن تلك الجرائم إلى العدالة ومعاقبتهم، وتوفير إنصاف فعال للضحايا، وتوفير تعويضات معقولة ومناسبة، والكشف عن الحقيقة. إلا أن التحقيقات الإسرائيلية لا تفي بهذه الشروط، كما أنها لا تفي بالمعايير الدولية فيما يتصل باستقلال القضاء، استناداً إلى مبدأ الفصل بين السلطات، والحاجة إلى إجراء تحقيقات ومحاكمات في الوقت المناسب، وضرورة إجراء التحقيقات خارج المؤسسة العسكرية من أجل ضمان أن تكون التحقيقات والمحاكمات عادلة ومستقلة. ببساطة، لا يمكن تحقيق العدالة للفلسطينيين في هذا النظام المتحيز وغير النزيه.

في ظل هذا الواقع، لجأ المركز، بالتعاون مع عدد من المؤسسات القانونية ومنظمات حقوق الإنسان الدولية، إلى مبدأ الولاية القضائية الدولية، الذي يتيح للمحاكم الوطنية أن تعمل كوكيل للمجتمع الدولي، وتقوم بمحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم دولية، بما في ذلك مخالفات جسيمة لاتفاقيات جنيف، وجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية، والتعذيب.

وعلى هذا الصعيد، واصل المركز متابعته لقضية الدرج،[8] حيث خلص قاضي التحقيق المركزي رقم 4 في المحكمة الوطنية الإسبانية بتاريخ 29 يناير 2009 إلى أن السلطات الإسرائيلية لم تكن مستعدة للتحقيق مع الأشخاص المشتبه في مسئوليتهم عن عملية الاغتيال في حي الدرج بتاريخ 22 يوليو 2002 وتقديمهم للمحاكمة، وبالتالي تم التأكيد على تمتع إسبانيا بصلاحية النظر في القضية. وشكل هذا القرار انطلاقة لتحقيق قضائي في أحداث يوم 22 يوليو 2002. تقدم الإدعاء الإسباني ودولة إسرائيل باستئناف ضد القرار الصادر بتاريخ 29 يناير 2009، ولكن المحكمة الوطنية الإسبانية أعلنت بتاريخ 4 مايو 2009 قراره بمواصلة التحقيق. وشكل هذا القرار سابقة قانونية هامة، حيث اعتبرت المحكمة بأن إسرائيل، كقوة احتلال، لا تتمتع بالولاية القضائية الأولية على قطاع غزة. وعليه، كان المركز في وضع يسمح له برفع القضايا مباشرة إلى القضاء الإسباني متجاوزاً المحاكم الإسرائيلية. ولكن سلطات الاحتلال استأنفت القرار، وبتاريخ 30 يونيو 2009، وافقت محكمة الاستئناف الإسبانية على استئناف تقدم به الإدعاء العام في أعقاب قرار الرابع من مايو، وقررت إغلاق ملف التحقيق على أساس أن إسرائيل كانت تتمتع بالولاية القضائية الأولية. كان هذا القرار متوقعاً، حيث كان ذلك من سمات القضايا المرفوعة في إسبانيا بموجب الولاية القضائية الدولية، والتي يمكن اعتبارها في المحصلة ناجحة. ويقوم المركز حالياً، بالتعاون مع شركائه، الأسبان، باستئناف القرار الصادر عن محكمة الاستئناف. ومن المقرر أن تنظر المحكمة العليا الإسبانية في هذا الاستئناف خلال عام 2010. وقد توسعت هذه القضية المتعلقة بالهجوم على حي الدرج لتشمل قضايا تتصل بالعدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة (27 ديسمبر 2008 – 18 يناير 2009).

[8] بتاريخ22 يوليو 2002 أطلقت طائرة حربية إسرائيلية من نوع) أف (16 قذيفة تزن قرابة 2000 رطل على منزل القائد في:كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، صلاح شحادة بحي الدرج، في مدينة غزة، مما أسفر عن مقتل 16 مدنياً، وجرح ما يزيد عن 77 آخرين، فضلاً عن تدمير 11 منزلاً بشكل كلي، و 32 منزلاً آخر بأضرار .وكان من بين القتلى شحادة وزوجته، وطفلته، ومرافقه الشخصي، وثمانية أطفال يبلغ أصغرهم من العمر شهران، إضافة إلى كهلين، وسيدتين .وفي تعقيبها على تلك الجريمة، إعترفت الحكومة الإسرائيلية -على لسان رئيس هيئة أركانها الجنرال موشيه يعلون -بتلك العملية وب" علمها بوجود زوجته وابنته) اي زوجة وابنة الشيخ شحادة (إلى جانبه أثناء تنفيذ عملية الاغتيال...وأنه لا مفر من تنفيذ العملية حتى بوجودهما". وقد أودع المركز "بصفته وكيل الضحايا" القضية في المحاكم الاسبانية أملا في إنصاف الضحايا.

خلاصة

تمثل جرائم الاغتيال خارج نطاق القانون التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الناشطين الفلسطينيين الميدانيين منهم والسياسيين، عمليات إعدام ميداني للفلسطينيين، تنفذ بطريقة بشعة دون أي وازع أخلاقي لدولة الاحتلال، ودون أن يقدموا إلى محاكمة عادلة.

إن هذه الجرائم التي تحرمها القوانين والأعراف الدولية، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب، تنفذ في ظل مباركة رسمية من أعلى المستويات السياسية والقضائية في دولة إسرائيل، تجسيداً لإرهاب الدولة المنظم الذي تحتكر إسرائيل ممارسته دون أي دولة أخرى في العالم. وعلى الرغم من محاولتها اقناع العالم بأنها في حالة نزاع مسلح يسمح لها بتصفية من استهدف إسرائيليين، إلا أن ذلك لا يبرر- ولا بأي حال من الأحول- قتل هؤلاء الفلسطينيين خارج إطار القانون بعيداً عن ساحات القضاء الرسمي، واستيفاء كافة الشروط اللازمة من أجل اتمام محاكمة عادلة للمتهم، وليس تصفيته وإعدامه قبل محاكمته.

على مستوى آخر، تتذرع إسرائيل في تنفيذها لتلك الجرائم بأن من تستهدفهم شاركوا، أو خططوا لتنفيذ عمليات "إرهابية" ضد أهداف إسرائيلية. في أغلب الأوقات، تفتقد هذه الاتهامات إلى أي سند أو دليل قانوني، باستثناء بعض الإشارات من قبل تلك الحكومة-وبشكل مبهم- إلى نشاط الشخص المستهدف، بطريقة لا ترتقي إلى مكانة السند أو الدليل القانوني الذي يصلح لإدانة شخص بتهمة محددة. وحتى على المستوى الإجرائي، لا يوجد هناك ما يبرر لقوات الاحتلال تنفيذ تلك الجرائم، خصوصاً في ظل تمتعها بقدرات وإمكانيات مادية فائقة تؤهلها لاقتحام مناطق ولاية السلطة الوطنية الفلسطينية واعتقال من تريده والتحقيق معه.

وفي المجمل، فإنه لا يبدو في الأفق المنظور أو حتى البعيد، ما يشير إلى امتناع إسرائيل عن تنفيذ مثل هذه الجرائم بحق المدنيين الفلسطينيين، مادامت تحظى بمعاملة خاصة من قبل المجتمع الدولي، الذي بالغ في الصمت إزاء هذا النوع الخطير من جرائم الحرب، بل أن إحدى الدول السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف، تشجعها بشكل سافر على اقتراف مثل تلك الجرائم وتحميها من أية مساءلة دولية، خلافا لالتزاماتها القانونية. هذا كله شجع دولة الاحتلال على التمادي في اقتراف المزيد من جرائم الاغتيال، وبتفاخر، دون أن تجد رادعاً.

وأمام خطورة هذه الحقائق والمعطيات، فإن المركز الفلسطيني يطالب المجتمع الدولي والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة، بـ:

1. التدخل الفوري العاجل لوقف جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان وإجبار إسرائيل على احترام اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب.
2. التدخل لوقف جرائم الاغتيال بحق الفلسطينيين باعتبارها شكل من أشكال الإعدام الميداني بدون محاكمة، وتقديم مقترفي هذه الجرائم للمحاكمة.
3. توفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة باعتباره السبيل الوحيد لمنع اقتراف المزيد من هذه الجرائم.
4. الى إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967 وفقا لقرارات الأمم المتحدة، وتعويض الضحايا وجبر الضرر عنهم.

قائمة بضحايا جرائم الاغتيال على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة بين 1يوليو 2008 حتى سبتمبر 2010

الرقم	اسم الضحية	العمر	تاريخ الجريمة	مكان الجريمة	تاريخ الوفاة	أداة الجريمة	ملاحظات
1	محمد كمال أبو ذراع	27	1 ديسمبر 2008	مخيم بلاطة- نابلس	1ديسمبر 2008	أعيرة نارية	قتل على يد أفراد من المستعربين فتحوا عليه النار بعد صعوده سيارة تابعة لجان الأمن الوقائي جاءت لتقله.
2	جهاد احمد نواهضة	21	15 ديسمبر 2008	اليامون- جنين	15 ديسمبر 2008	أعيرة نارية	قتل على أيدي وحدات خاصة إسرائيلية
3	محمد عقيل ابو شمالة	28	2003	خان يونس	20 ديسمبر 2008	قصف صاروخي	توفي متاثرا بجراحه في محاولة اغتيال استهدف احد نشطاء المقاومة في العام 2003
4	سعيد محمد صيام	48	15 يناير 2009	الشيخ رضوان- غزة	15 يناير 2009	قصف صاروخ	قصفت طائرة حربية من نوع اف 16 المنزل الذي تواجد به، فقتل هو وابنه وابن شقيقه، بالاضافة الى خمسة آخرين من منزل مجاور.
5	محمد سعيد صيام	22	15 يناير 2009	الشيخ رضوان- غزة	15 يناير 2009	قصف صاروخي	غير مستهدف
6	محمد إسماعيل صيام	27	15 يناير 2009	الشيخ رضوان- غزة	15 يناير 2009	قصف صاروخي	غير مستهدف
7	سحر علي إسليم	16	15 يناير 2009	الشيخ رضوان- غزة	15 يناير 2009	قصف صاروخي	غير مستهدف
8	إيمان عبد القادر اسليم	20 عاماً	15 يناير 2009	الشيخ رضوان- غزة	15 يناير 2009	قصف صاروخي	غير مستهدف
9	أحمد محمد اسليم	14	15 يناير 2009	الشيخ رضوان- غزة	15 يناير 2009	قصف صاروخي	غير مستهدف
10	حسام محمد اسليم	10	15 يناير 2009	الشيخ	15 يناير	قصف	غير مستهدف

			رضوان-غزة		2009	صاروخي	
11	محمد نبيل اسليم	20	15 يناير 2009	الشيخ رضوان-غزة	15 يناير 2009	قصف صاروخي	غير مستهدف
12	سماح عطية صيام	33	15 يناير	الشيخ رضوان-غزة	15 يناير 2009	قصف صاروخي	غير مستهدف
13	إياد محمد صيام	35	15 يناير	الشيخ رضوان	15 يناير 2009	قصف صاروخي	غير مستهدف
14	عبد الله نبيل صيام	17	15 يناير	الشيخ رضوان	15 يناير 2009	قصف صاروخي	غير مستهدف
15	عز الدين عيسى البطران	3	16 يناير 2009	مخيم البريج	16 يناير 2009	قصف صاروخي	قتل اثناء استهداف والده عيسى عبد الهادي البطران بقصف صاروخي على منزله.
16	بلال عيسى البطران	6	16 يناير 2009	مخيم البريج	16 يناير 2009	قصف صاروخي	قتل اثناء استهداف والده عيسى عبد الهادي البطران بقصف صاروخي على منزله.
17	ايمان عيسى البطران	11	16 يناير 2009	مخيم البريج	16 يناير 2009	قصف صاروخي	قتلت اثناء استهداف والدها عيسى عبد الهادي البطران بقصف صاروخي على منزله.
18	احسان عيسى البطران	14	16 يناير 2009	مخيم البريج	16 يناير 2009	قصف صاروخي	قتلت اثناء استهداف والدها عيسى عبد الهادي البطران بقصف صاروخي على منزله.
19	اسلام عيسى البطران	14	16 يناير 2009	مخيم البريج	16 يناير 2009	قصف صاروخي	قتلت اثناء استهداف والدها عيسى عبد الهادي البطران بقصف صاروخي على منزله.
20	منال حسن على البطراوي	32	16 يناير 2009	مخيم البريج	16 يناير 2009	قصف صاروخي	قتلت اثناء استهداف زوجها عيسى عبد الهادي البطران بقصف صاروخي على منزله.
21	حسين فايز شامية	26	27 يناير 2009	حي الأمل – خان يونس	8 فبراير 2009	قصف صاروخي	قصف أثناء ركوبه دراجة نارية
22	أيمن شحادة أبو جزر	28	2 فبراير 2009	الجنينة -رفح	2 فبراير 2009	قصف صاروخي	قتل خلال محاولة اغتاله واثنين آخرين
23	علاء عصام أبو الرب	21	5 فبراير 2009	قباطية-جنين	5 فبراير 2009	أعيرة نارية	استهداف وحدات خاصة
24	على عبد الباري القدرة	28	16 فبراير 2009	عبسان الكبيرة-خان يونس	13 فبراير 2009	قصف صاروخي	قصف أثناء ركوبه دراجة نارية

25	خالد حرب شعلان	24	4 مارس 2009	الشجاعية - غزة	4 مارس 2009	قصف صاروخي	مستهدف
26	محمود سامي فتوح	27	7 مارس 2009	الزيتون- غزة	7 مارس 2009	قصف صاروخي	مستهدف
27	عبد المجيد علي دودين	47	28 مايو 2009	دورا-الخليل	28 مايو 2009	أعيرة نارية	وحدات خاصة
28	عنان سليمان صبح	36	26 ديسمبر 2009	رأس العين- نابلس	26 ديسمبر 2009	أعيرة نارية	حاصرت قوات الاحتلال منزله وأطلقت النار عليه مباشرة
29	رائد عبد الجبار السركجي	40	26 ديسمبر 2009	البلدة القديمة- نابلس	26 ديسمبر 2009	أعيرة نارية	حاصرت قوات الاحتلال منزله وأطلقت النار عليه مباشرة
30	غسان فتحي أبو شرخ	38	26 ديسمبر 2009	البلدة القديمة- نابلس	26 ديسمبر 2009	أعيرة نارية	حاصرت قوات الاحتلال منزله وأطلقت النار عليه مباشرة
31	علي إسماعيل السويطي	45	26 ابريل 2010	بيت عوا - الخليل	26 أبريل 2010	أعيرة نارية	حاصرت قوات الاحتلال منزله وقتلته بداخله
32	عيسى عبد الهادي البطران	40	31 يوليو 2010	مخيم البريج- الوسطى	31 يوليو 2010	قصف صاروخي	قصف صاروخي استهدفه اثناء تواجده في غرفة داخل أرض في منطقة ابو جبة على شارع صلاح الدين، في مخيم النصيرات.
33	إياد أسعد أبو شلباية	38	17 سبتمبر 2010	مخيم نور شمس- طولكرم	17 سبتمبر 2010	أعيرة نارية	حاصرت قوات الاحتلال منزله واطلقت النار عليه مباشرة.